الاتحاد الاشتراكي
Al Ittihad Al Ichtiraki
الثلاثاء 24 مارس 2020 - الموافق 29 رجب 1441 - العدد 12.497
www.alittihad.info www.twitter.com/alittihad_alichtirak www.facebook.com/alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

شكرا جلالة الملك

عبد السلام المساوي

ولحكمة جلالة الملك محمد السادس في نفوس المغاربة وعليها وقع خاص ...فشكرا جلالة الملك على المبادرات الانسانية النبيلة والعظيمة....شكرا جلالة الملك الذي يقود المغاربة في مواجهة الجائحة...

ان جلالة الملك يقود بنفسه حربا كبيرة قد تكون أخطر من الحروب التي قادها والده ، خصوصا انها ضد كائن مجهري يهدد الأمن القومي لمملكته ، يعكس ذلك حجم الأوامر التي أصدرها بصفته رئيس اركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية ووجهها الى المفتش العام للجيش بوضع المراكز الطبية المجهزة التي سبق صدور أمرها باحداثها بمختلف جهات المملكة رهن إشارة المنظومة الصحية في حالة اقتضى الوضع الحاجة إليها .

المقارنة بين القرارات المتخذة وتلك المعتمدة في بلدان اوربية تفشى فيها المرض ، يظهر أن المغرب تبنى اجراءات المرحلة الثالثة من انتشار « كورونا « رغم أنه ما زال في المرحلة الأولى من استراتيجية هذا الغول الوبائي ، التي تفترض وجود إصابات واردة دون حصول انتقال الفيروس من مقيم الى اخر ، حيث ما زال المغرب بعيدا كل البعد عن تفشي المرض محليا مقارنة مع دول ساح فيها المرض ولم تغلق بعد أجواءها أو تفرض اخلاء الشوارع والميادين ...

الحرص الملكي أشعل مختلف مواقع التواصل الاجتماعي السريع بتدوينات عكست التفاعل الكبير ، مع قيادة الملك وتثمينه ....

عم ارتياح جماعي المغرب كله ، دليلا على أن أغلبية الشعب وأغلبية الناس وأغلبية المغاربة تريد لهذا الارتياح أن يسود المغرب ...

وحدها قلة قليلة من الراغبين في أشياء أخرى لا يستطيعون التعبير عنها اليوم خوفا ونفاقا ،تتساءل : كيف استطاع المغرب مجددا أن يصفعها بهذا الشكل العقلاني والحكيم ؟

انها لحظة تاريخية بالفعل ، لحظة وجودية ، لحظة عسيرة..

جلالة الملك رئيس الدولة، جلالته امير للمؤمنين ، حكمته ، انسانيته طمأنت الكل ، وجعلت عبارة (شكرا جلالة الملك) تجتاح مواقع التواصل الاجتماعي من أقصاها الى أقصاها ، وجعلت أحاسيس ارتياح حقيقية تعم المغربيات والمغاربة وهم يرون كبير الأسرة ، كبير الوطن يقود بنفسه الحرب ضد هذه الجائحة...

فشكرا جلالة الملك من القلب الى القلب...

ولمواجهة التداعيات الاقتصادية لأزمة انتشار فيروس كورونا وتفادي شلالات الافلاس المتوقعة ، أعطى جلالة الملك محمد السادس توجيهاته من أجل احداث صندوق خاص لمواجهته ، جندت له مليارات الدراهم وواكبته تعبئة وطنية من كل الشرائح الاجتماعية ، كل على حسب قدرته ، تذكرنا المشاهد التي نراها اليوم بالاجماع الشعبي الكبير الذي ساد المغرب أيام المسيرة الخضراء ، ونحن نرى هبة وطن بأكمله على قدم رجل واحد وبهدف واحد : توقيف هذا الفيروس والانتصار عليه . اجماع لا يمكن إلا أن يشكل مصدر فخر لنا جميعا .

يجعل منا هذا التضامن الشعبي العارم امة بحق . سنكون جيشا لا يقهر ونحن نتسلح بالالتزام والتضامن ، وان نحافظ على هذه الروح مهما طال زمن هذا الوباء .

سنجتاز جميعا هذه الأزمة أكثر قوة لأننا أكثر اتحادا اليوم ، فخورين بهويتنا الوطنية وانتمائنا لشعب عظيم بقيادة ملك عظيم ....

مغرب اليوم يختلف عن مغرب الأمس اختلافات الكون كلها .وحده شيء أساسي لا زال ثابتا في النبض ، في العرق ، في الفؤاد : حب الوطن .

ان محاربة الوباء أولوية وهي مسؤولية الجميع ؛ الدولة والمجتمع ، الا ان هذه الجائحة يجب ان تنبه المسؤولين ؛

ان الشيء الوحيد الذي يبقى للانسان في نهاية المطاف هو وطنه ، فالذين كانوا كلما حلت مصيبة أو أصابتهم ضائقة يحملون حقائبهم ويركبون درجة الأعمال ليطيروا لأمريكا أو اوروبا ، هاهم مع اخوتهم المغاربة على نفس الأرض مضطرين لذلك اضطرارا ، وهاهم اذا مرضوا مضطرين لأن يعالجوا في بلدهم ، لأن لا بلد سيقبلهم بما في ذلك الذي رحلوا له أموالهم أو تشبعوا بثقافته او اعتادوا على شوارعه ونواديه اكثر من اعتيادهم على ما يجري في وطنهم .

هذا درس لا بد أن يكتب على الجبين ، فاستثمروا في هذا البلد وركبوا القطاعات الاجتماعية أبوابا من عناية ، وقوموا بالصحة العمومية حتى تكون حافظة لكرامة المغاربة ، و...و...و....

هذه البلاد نعيش فيها وتحيانا ، نرى مشاكلها اليومية ، نقسو عليها احيانا ، ونتبرم ونمل ونقول كاذبين ، « لو وجدنا التأشيرات لعبرنا الى اي مكان اخر وهربنا « ، ثم حين الهروب حقا منها تهجم علينا كلها ، وتسكن فينا كل المسام .تدمع منا الأعين كلما ذكر اسم المغرب امامنا ، ونتمنى فقط لحظة العبور ، لكي نعود إليها ونطلب الكثير من الاستغفار ، اننا لم نعطها حقها ، وأننا لم نعرف قيمتها وأننا ساهمنا مع المساهمين في سبها ، في النيل منها ، في انتقادها في المليئة والفارغة .

لنا النماذج امامنا ، ترى ، تتابع ، تتوالى ، كلها تقول لنا الشيء الواحد ذاته : مثل هذا البلد لن نجد ابدا ، ومثل هذه القدرة على الحب لهذا الوطن ، لن نلفي وان بحثنا في كل مكان .

فقط علينا أن نجد الفوارق السبعة بين حب الوطن لوجه الوطن ، وبين حبه لانه يعطينا او كرهه لانه نسي أن يعطينا بعض الفتات .

قالها الكبير يوما في العبارة التي يحفظها الجميع « لا تسألوا أنفسكم ماذا أعطانا وطننا بل اسألوا أنفسكم ماذا اعطيتم لهذا الوطن «

لذلك يبدو الرهان اليوم واضحا للغاية ، غير قادر على مداراة نفسه : هذا البلد محتاج للقادرين على الدفاع عنه ، المستعدين لبنائه وتنميته والصعود به ، المفتخرين بالانتساب إليه ، المصارحين بحقائقه كلها صعبها وسهلها ، حلوها ومرها ، لكن المنتمين له لا الى اي مكان اخر .

وطني او خائن ولا توجد مرتبة وسطى بين الخيانة والوطنية .

درس مغربي متواصل على امتداد الأزمنة والأمكنة يجدد نفسه دوما وابدأ ويمنح إمكانية الاستفادة منه لمن كان ذا عقل سليم .

البحث العلمي : نقطتنا الأكثر سوادا في مواجهة كورونا

فدوى شوقي
كمال ازنيدر

يعيش المجتمع المغربي اليوم في أجواء من الرعب والذعر الشديدين بسبب انتشار فيروس كورونا الجديد (كوفيد 19). بداية ظهور هذا الوباء حددت مبدئيا في منتصف دجنبر 2019 في مدينة ووهان الصينية إثر إصابة مجموعة من الأشخاص يعملون في سوق هوانان للمأكولات البحرية بالتهاب رئوي مجهول السبب. وبفعل مقدرته على الانتقال من إنسان إلى آخر، سرعان ما تخطى هذا الفيروس حدود الصين وانتشر في مختلف أنحاء العالم ليتم تصنيفه في 11 مارس 2020 كوباء عالمي (جائحة) من قبل منظمة الصحة العالمية.

الانتشار السريع للوباء هذا مرده أنه ينتشر "بين الناس عادة من خلال السعال والعطس أو ملامسة شخص لشخص مصاب أو لمس سطح مصاب ثم الفم أو الأنف أو العينين". فاليوم وصل هذا الفيروس إلى 182 دولة ومنطقة في العالم. عدد المصابين به يقدر إلى حد كتابة هذه الأسطر ب246703 حالة إصابة. وتقدر عدد وفياته إلى حد اللحظة هذه ب10062 حالة وفاة. أما المتعافين منه فتقدر أعدادهم ب88488 حالة معافاة. أعلى معدلات الإصابة نجدها بالصين (80967 حالة إصابة)، وكذلك الشأن بالنسبة لأعلى معدلات التعافي (71150 حالة معافاة). أما أعلى معدلات الوفيات فنجدها بإيطاليا التي بلغ عدد موتاها من جراء هذا الداء 3405 حالة وفاة.

على مستوى المغرب، أعلنت وزارة الصحة المغربية مساء الإثنين 2 مارس 2020 تسجيل أول حالة إصابة بفيروس كورونا الجديد. ثلاثة أيام بعد هذا، أعلن المصدر ذاته عن تسجيل ثاني إصابة بهذا الوباء. ثم أعلن فيما بعد عن حالة ثالثة، ثم رابعة، ثم خامسة، لنصل اليوم إلى 66 حالة. حالتين اثنين تم تعافيهما من هذا الفيروس : الأولى في 13 مارس والثانية 19 مارس. وبالمقابل، ثلاث حالات لقيت مصرعها من جراء هذا المرض : الوفاة الأولى في 10 مارس والثانية 17 مارس والثالثة اليوم 20 مارس.

السلطات المغربية تعاملت بجدية مع فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) وذلك باتخاذ تدابير احترازية واستباقية تفاديا لأي تفاقم للوضع نظرا لسرعة انتشار الفيروس. بداية، أصدرت في 13 مارس قرارا يوقف "الدراسة بجميع الأقسام والفصول انطلاقا من يوم الاثنين 16 مارس 2020 حتى إشعار آخر، بما في ذلك رياض الأطفال وجميع المؤسسات التعليمية ومؤسسات التكوين المهني والمؤسسات الجامعية التابعة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، سواء منها العمومية أو الخصوصية، وكذا مؤسسات تكوين الأطر غير التابعة للجامعة والمدارس ومراكز اللغات التابعة للبعثات الأجنبية وكذا مراكز اللغات ومراكز الدعم التربوي الخصوصية".

وفي اليوم الموالي - أي في 14 مارس - قامت السلطات المغربية باستصدار قرار ثاني يقضي بمنع التجمعات التي يشارك فيها أكثر من 50 شخصا وإلغاء جميع التظاهرات واللقاءات الرياضية والثقافية والعروض الفنية. وفي 15 مارس قررت وقف جميع الرحلات الجوية الدولية من وإلى الأراضي المغربية "حتى إشعار آخر". وأصدرت في 16 مارس قرارا جديدا يقضي بإغلاق المقاهي، والمطاعم، والقاعات السينمائية، والمسارح، وقاعات الحفلات، والأندية والقاعات الرياضية، والحمامات، وقاعات الألعاب وملاعب القرب، في وجه العموم.

كما أعلن رئيس الحكومة المغربية، سعد الدين العثماني، عن وضع لجنة قيادة متكونة من عدد من المتدخلين تدرس بشكل متواصل الوضعية الوبائية وطنيا وإقليميا ودوليا بغية اتخاذ القرارات الوقائية في الوقت المناسب، ولجنة يقظة ورصد على مستوى وزارة الصحة، ولجنة علمية تتكون من خبراء متخصصين في علم الوبائيات والأمراض المعدية.

وأعلن كذلك أنه تم تخصيص ما يقارب 970 سريرا فارغا للحالات المحتملة بالإصابة بفيروس كورونا المستجد، و250 سريرا في أقسام الإنعاش للحالات التي يمكن أن تكون مستعصية، وذلك على مستوى جميع جهات المملكة، مؤكدا أن كل الإجراءات التي اتخذتها السلطات المغربية ستمكن المغرب من التحكم في انتشار هذا الوباء.

أما بخصوص التموين، فأكد السيد رئيس الحكومة أن هناك وفرة كافية للمواد الاستهلاكية في جميع الأسواق، وذلك لمدة أربعة أشهر على الأقل. كما لم يفته التأكيد على عزم حكومته التصدي إلى كل محاولات الاحتكار والتلاعب في هذه المواد، وذلك عبر تشكيل لجان مختصة على مستوى العمالات والأقاليم المشكلة للمملكة.

العاهل المغربي، الملك محمد السادس، من جانبه أعطى تعليمات ملكية بإنشاء "صندوق خاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا". ووفق ما جاء في بيان للديوان الملكي، هذا الصندوق "ستوفر له اعتمادات بمبلغ 10 مليارات درهم، للتكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية". المبلغ هذا سيتم استعماله كذلك لدعم "الاقتصاد الوطني، من خلال مجموعة من التدابير التي ستقترحها الحكومة، لاسيما فيما يخص مواكبة القطاعات الأكثر تأثرا بفعل انتشار فيروس كورونا كالسياحة، والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة".

والبارحة - أي الخميس 19 مارس 2020 - تم الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية وتقييد الحركة في البلاد ابتداء من الجمعة 20 مارس على الساعة السادسة مساء إلى أجل غير مسمى، وذلك عبر "اتخاذ تدابير استثنائية تستوجب الحد من حركة المواطنين، من خلال اشتراط مغادرة مقرات السكن باستصدار وثيقة رسمية لدى رجال وأعوان السلطة، وفق الحالات التي تم تحديدها كما يلي :

- التنقل للعمل بالنسبة للإدارات والمؤسسات المفتوحة، بما فيها الشركات والمصانع والأشغال الفلاحية، المحلات والفضاءات التجارية ذات الارتباط بالمعيش اليومي للمواطن، الصيدليات، القطاع البنكي والمصرفي، محطات التزود بالوقود، المصحات والعيادات الطبية، وكالات شركات الاتصالات، المهن الحرة الضرورية، ومحلات بيع مواد التنظيف. وفي هذا الصدد، فإن التنقل يقتصر على الأشخاص الضروري تواجدهم بمقرات العمل، شريطة أن يتم تسليمهم شهادة بذلك موقعة ومختومة من طرف رؤساءهم في العمل؛

- التنقل من أجل اقتناء المشتريات الضرورية للمعيش اليومي في محيط مقر سكنى المعني بالأمر، أو تلقي العلاجات الضرورية أو اقتناء الأدوية من الصيدليات". وفي هذا الصدد، سيقوم أعوان السلطة بدق باب كل منزل بدءا من صبيحة الجمعة حاملين استمارات سيحددون فيها مسؤولا واحدا عن كل منزل سيتكلف بمهمة التبضع والتسوق لساكنة بيته.

كل هذه "الإجراءات لم تتخذ لأن هناك خطرا، بل لتفادي الخطر". هي تم اتخاذها "لتفادي المخاطر في المستقبل، وحتى لا نصل إلى ما وصلت إليه دول أخرى"، كما جاء على لسان السيد رئيس الحكومة. وكل هذه التدابير الوقائية - والوقاية خير من العلاج - لا يمكننا إلا أن نشكر السلطات المغربية عليها. فتعاملها الجدي مع خطورة هذا الوباء فعلا تستحق عنه الشكر.

لكن، وبالموازاة مع هذه السياسة المحمودة للدولة المغربية في إطار مواجهتها لفيروس كورونا وما صاحبها من إغلاق لحسابات ومواقع إلكترونية تنشر المغالطات وتشجع على التعامل الغير جدي أو الغير حضاري مع هذه الآفة وكذا ما أظهره المواطن المغربي من تحلي بمجموعة من القيم المجتمعية التي طالما افتقدناها، كالتضامن والتعاون والتفكير في غيرنا قبل أنفسنا، تبقى هناك نقط سوداء تبكي لها العين ويجن لها العقل بمجرد النظر إليها. وأكثر هذه النقط سوادا ما هي سوى البحث العلمي وما يعانيه في بلدنا الحبيب هذا من تخلف وشلل.

فكورونا - في حد ذاته - لا يرعبنا. فنحن على يقين أنه لن يصيبنا إلا ما كتبه الله لنا. إن كانت الإصابة بهذا الوباء قدرنا، فهذا القدر أكيد ليس لنا منه مفر. مهما فعلنا، مهما أخذنا من احتياطات، ومهما فعلت الدولة لتحمينا من هذا الفيروس، فهو سيصيبنا لا محالة. ضروري سيحدث أمر ما، ربما كان في الحسبان وربما لم يكن، سيتحقق معه هذا القدر ويتبلور على أرض الواقع. وإن لم تكن الإصابة به قدرنا، فمهما فعلنا، ومهما قصرنا في حماية أنفسنا، ومهما قصرت الدولة أو الناس من حولنا، فهو لن يصيبنا أكيد.

فالله عز وجل يقول في قرآنه الكريم : "ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها. إن ذلك على الله يسير. لكي لا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم، والله لا يحب كل مختال فخور" الآيتين 22 و23 من سورة الحديد. ويقول محمد (عليه الصلاة والسلام) في أحد أحاديثه النبوية الشريفة : "يا غلام، إني أعلمك كلمات : إحفظ الله يحفظك، إحفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء، لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك. وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء، لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك. رفعت الأقلام وجفت الصحف". وفي حديث آخر، يقول : "إحفظ الله تجده أمامك، تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك، واعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسرا".

كن ومع علمنا بهذا، اقتناعنا وإيماننا الشديد به، نأخذ حذرنا وما استطعنا إليه سبيلا من احتياطات. فنحن لا نريد أن نكون سببا في إصابتنا بهذا الوباء، كما لا نريد أن نكون مسببا من مسببات انتشاره وتفشيه بين الناس. فالمسلم لا ينبغي له أن يكون متهورا أو أنانيا. هو ينبغي أن يكون وسيلة من وسائل الحل لا وسيلة من وسائل ظهور وتفاقم المشكل. وبما أننا عاجزين عن أن نكون جزءا من الحل، فعلى الأقل لنحرص ما أمكن على ألا نكون جزءا من المشكلة... لنكن شيئا إيجابيا في مواجهة هذا الوباء لا شيئا سلبيا.

ولمن يعقلونها ويحسبونها فقط بالحسنات والسيئات - وهم كثر بيننا -، فالمرض قدر مثله مثل الموت. التسبب فيه بالنسبة للذات سيئة مثلها مثل الإنتحار، وبالنسبة للغير سيئة مثلها مثل القتل. من خاطر بصحته وعرضها للعدوى بهذا الوباء الفتاك مثله مثل المنتحر، ومن ساهم بتهوره أو أنانيته في انتقال هذا الفيروس إلى أناس آخرين فهو مثله مثل القاتل. بالتالي الحذر ثم الحذر... ففي الوقاية حسنة وسلامة وفي التهور سيئة وندامة.

إن كانت الإصابة بهذا الفيروس كما سبق وقلنا - أو الموت جراءها حتى - لا ترعبنا، فما يرعبنا هو عجزنا عن إيجاد دواء يقضي على هذا الوباء واتكالنا على الغرب وبعض دول شرق أسيا ليصنعوا لنا العلاج. هذا العجز، بقدر ما هو محزن، محبط، فهو مرعب للغاية. هو إن دل على شيء فعلى أننا ضللنا الطريق الصحيح واتبعنا المسار الخطأ. هو دليل على أننا طيلة هذه السنوات التي قضيناها بعد حصولنا على الاستقلال لم نحقق ولاشيء يذكر نستطيع أن نفخر به أمام الأمم.

أنتجنا أبطالا عالميين في مختلف مجالات الرياضة، كونا موسيقيين ومغنيين فازوا بالإكس فاكتور والأراب آيدول وحققوا أعلى المشاهدات على قنوات اليوتوب، طباخين يعملون بأفخم الفنادق العالمية وكذا نجوم ونجمات في عالم السينما، الأزياء، الحلاقة والتجميل. لكن إنتاج علماء يجتهدون في صناعة دواء لهذا الداء يقضي على هذا الوباء، فهذا مجال فشلنا فيه.

السبب، لا الثقافة السائدة تشجع على البحث العلمي ولا الدولة كذلك. الدولة لم تنهج سياسات تحارب ظاهرة العزوف عن القراءة التي أصبحت جد متفشية ببلدنا هذا. هي لا تفعل شيئا يذكر لتصالح الشعب المغربي مع الدراسة والبحث. والإعلام ورجالات الفقه الديني هم كذلك لم يبدلوا جهدا ليحسنوا من هذا الوضع ؛ كل ما أبدعوا وتفوقوا فيه، إنتاج برامج إعلامية وفتاوي دينية أفسدت العقول وساهمت بشكل كبير في انتشار الغباء والرداءة بمغربنا هذا.

ولهذا عوض أن نكون اليوم أمة تساهم في إيجاد علاج لهذا الوباء الفتاك، صرنا أمة تتوسل من العالم الآخر أن يجد لنا الحل. وهذا وضع مقرف للغاية لا يليق بأمة إقرأ ولا يشرف من المفروض أن تكون خير أمة أخرجت للناس. فنحن كان من المفروض أن يكون لدينا اليوم العديد من المختبرات التي تعمل على تطوير لقاح أو دواء لهذا الداء. كان من المفروض أن يكون لدينا العديد من النوابغ والأدمغة التي يعول عليها في إيجاد الحل... ولكن !

ركزنا على التفاهات أو الكماليات (الرياضة، الموسيقى، السينما، المهرجانات والمواسم، الزوايا والأضرحة) وخصصنا لها مبالغ طائلة من ميزانياتنا، وأغدقنا في الإنفاق على رفاهية الملوك والأمراء والوزراء والبرلمانيين وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين، حارمين عالمنا بتبذيرنا هذا وحماقات سياساتنا من سيولات مالية لو تم إنفاقها على التعليم والبحث العلمي والتطور التكنولوجي لكنا اليوم دولة متقدمة لا تمد يدها لتتسول الصدقات والمساعدات من غيرها من الأمم.

(*) : باحثة في الأداء السياسي والمؤسساتي
(*) : باحث في الأداء السياسي والمؤسساتي

الرهانات الأخلاقية المرتبطة بمواجهة جائحة كوفيد19

2/2

د. عزيز قميشو

4. التركيز بصفة خاصة على الفئات الهشة: إن اللجنة تشدد بالخصوص على مسألة التفاوت الاجتماعي أمام المخاطر المرتبطة بتطور الوباء. فالأوضاع المعيشية والصحية وظروف العمل والبطالة وكذا الحالة الصحية وظرفية الهشاشة التي يعيش فيها الفقراء، كل ذلك تترتب عنه مخاطر محددة وخاصة ومتعاظمة في هذا السياق الذي يتعذر فيه تطبيق الإجراءات والتدابير الاحترازية. إن الأشخاص من دون مأوى، الذين يعيشون في بيئات هشة وفي الشوارع، يتواجدون في ظل ظروف غاية في الخطورة. وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص الذين لا يملكون وثائق هوية، فهم أيضا يعيشون في ظروف صعبة بالنظر إلى محدودية استفادتهم من المنظومة الصحية. فواقع الأمر يشهد إذن على وجود تفاوت اجتماعي في مخاطر الإصابة بالعدوى وفي الاستفادة من الرعاية. وتوجد أيضا مخاطر حقيقية بخصوص تعرُّض بعض الفئات الاجتماعية للوصم. ولهذا فإن اللجنة توصي بقوة السلطات العمومية بالعمل على أن تدمج، بطريقة شاملة وملائمة، مسألة التفاوت الاجتماعي ضمن الخطة التي تضعها، لأن حالات الأزمة هاته قد تؤدي إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهها هذه الفئات الهشة.

5. التواصل بشفافية ومسؤولية وربط صلة أقوى بالجسم الاجتماعي: إن التواصل، في الوقت الراهن، يقوم على قاعدة مختلطة تتضمن رسائل عديدة ومتنوعة تصدر عن السلطات العمومية أو المسؤولين السياسيين أو الجهات المختصة أو الخبراء. ويمكن أن نلاحظ اليوم أن التواصل يتميز أيضا بدقته وحرصه على الحذر رغم الظرفية المتغيرة بشكل مستمر. ومن جهة أخرى، فإن الوباء الحالي ربما يكون أول وباءٍ يختبره الناس على نطاقٍ عالمي وبشكل متزامنٍ في عصر قنوات الإخبارٍ المتواصل ووسائل التواصل الاجتماعي والبث المباشر. إن هذه الوسائل تضطلع حقا بدور هام في إخبار الجمهور وتقاسم المعطيات «الأكيدة» حول الفيروس، لكنها في المقابل تتيح إمكانية الكشف عن هوية الأشخاص المصابين بكوفيد19- أو الأشخاص المحتمل إصابتهم، وتشارك في حملات تمييزية اتجاه بعض الفئات وفي نقل معلومات مغلوطة. وفي هذه المرحلة التي غدت فيها الإجراءات التقييدية ضرورية من الناحية الصحية، يكون من الأهمية بمكان عدم مضاعفة الأزمة الصحية بأزمة أخرى تنجم عن شيوع عدم الثقة في أوساط المجتمع. إن استراتيجيات التواصل الحالية، التي تصدر في الغالب عن السلطات العمومية أو الخبراء، يلزمها أن تعتمد على الجسم الاجتماعي لكي تُفهَم وتُنتَقَد وتُستوعَب ذهنيا حتى يتسنى تناقلها بعد ذلك على أوسع نطاق. إن قدرة المجتمع على استيعاب مفاهيم معقدة وعلى التواصل بشأن اعتماد إجراءات تقييدية وعلى فهم الصعوبات التي يواجهها أصحاب القرار، هي كلها أمور ممكنة ومن شأنها أن تُسهم في تسويغ التدابير المتخذة وفي قبولها من طرف المواطنين. ثم إن المعلومة، عندما يتم توجيهها بحيث تستهدف أفرادا مخصوصين داخل الأطر الاجتماعية والمحلية والمهنية أو العائلية، فإنها تصبح عاملا بالغ الأهمية في تعزيز الثقة. ولهذه الأسباب، تَعتبر اللجنة أن التعبئة الاجتماعية في مواجهة الوباء يجب تنظيمها وهيكلتها على أساس الوعي المشترك والذكاء الجماعي. وتوصي اللجنة بالانتقال من التواصل العام إلى أشكال أخرى من التواصل تستهدف أطرافا وفئات محددة ومخصوصة، مع التركيز على المجموعات التي تعيش أكثر من غيرها في ظروف الهشاشة (الأشخاص في فقر مدقع، الأشخاص من دون مأوى، الأشخاص في وضعية إعاقة، المصابون بأمراض نفسية، المهاجرون، السجناء ...). ويبدو من ناحية أخرى، أن الحكمة تقتضي من العلماء والأطباء عدم التسرع بالإعلان عن معلومات سابقة لأوانها في وسائل الإعلام أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي، عندما تتاح لهم فرصة الحديث عن البحوث العلمية الجارية بخصوص اللقاحات أو العلاجات.

6. ضرورة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي: لقد اختار بعض الأشخاص في الخارج كما في فرنسا مؤخرا الكشفَ بصورة علنية عن حالتهم الصحية. وهذه الحالات تخلق في العادة زخما واضحا من التضامن والتعاطف في شبكات التواصل الاجتماعي؛ ومن شأنها أيضا أن تقلل -بواسطة نوع من «التربية عبر التجربة المعيشة»- من صعوبة بعض تجارب العزل أو الحجر الصحي. وفي جميع الأحوال، يجب أن تكون هذه القرارات مبنية على وعي تام بنتائجها (إذ من الوارد أن يصبح أصحابها عرضة لأقوال مسيئة)، وأن لا يتم اتخاذها تحت ضغط وإكراه المجتمع. ومع ذلك، فإن اللجنة توصي بإلزامية تذكير كل الفاعلين والخواص والمعالجين والمسؤولين العموميين والإعلام بوجود نصوص قانونية تتعلق بحماية سرية المعطيات الطبية وهوية الأشخاص المصابين، وبأن هذه النصوص يجب أن تظل سارية المفعول في حالة الوباء.

7. ضرورة وضع السياق العالمي في الحسبان: إن فرنسا طرف في علاقات اقتصادية واجتماعية متبادلة ومستمرة مع باقي الدول (الجارة أو غير الجارة). وقد أصبحت هذه العلاقات، في إطار العولمة، عرضة لأضرار شديدة بسبب حالة الوباء وما تفضي إليه من إجراءات حكومية تتجه نحو إغلاق حدود البلد وإيلاء الأهمية لحماية المواطنين. وفي هذا السياق، تُذكِّر اللجنة بواجبات تقديم المساعدة والعدالة: إن ما يقوم به بلد معين من أجل إنهاء الأزمة الصحية في مجاله الترابي، قد يفضي إلى نتائج وخيمة من الناحية الصحية بالنسبة إلى بلد آخر، وهذا أمرٌ يتعارض مع مقصد التضامن الدولي. ولهذا يجب اعتبار الإطار الأوروبي رافعةً للتعاون من أجل بناء سياسة موحَّدة لتدبير الأزمة الصحية، تقوم على تغطية الصعوبات الوطنية وإتاحة حلول جماعية في نفس الوقت. أما فيما يتعلق بالتضامن مع الدول ذات الموارد المحدودة، وخاصة إفريقيا جنوب الصحراء الفرنكفونية، فقد سبق للجنة أن شددت سنة 2009 على خشيتها من أننا سنصبح عاجزين، في غياب تحضير مبكر جدا، على النهوض بواجبات العدالة وتقديم المساعدة للدول الأكثر فقرا في حال تفشي الوباء. وبالنسبة للوقت الحاضر، فإن اللجنة تؤكد مرة أخرى أن التضامن مع الدول الأشد فقراً هو ضرورة تقتضيها مواجهة انتشار المرض، وتضيف إلى ذلك أن الإطار الأوروبي يمكن أن يشكل في هذا السياق أيضا رافعة قوية جدا من أجل العمل الجماعي.

8. ضرورة إدماج جهود البحث العلمي في إطار دولي: إن جهود تعبئة فرق البحث العلمي، التي بادرت إليها منظمة الصحة العالمية أو جهات أخرى، هي في حاجة إلى مزيد من التعزيز والمواكبة من خلال تمويلات إضافية. وتُذكِّر اللجنة أنه حتى عندما يتعلق الأمر بحالة طوارئ، فإنه من الواجب التقيد بالضوابط والأطر الأخلاقية المتعارف عليها أثناء إنجاز البحوث العلمية التي تنصبُّ على الأشخاص، ولاسيما بخصوص المرضى الذين يتم إشراكهم في بروتوكولات التجارب السريرية. أما البحوث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، فهي كذلك ضرورية جدا، وبخاصة من أجل استيعاب حاجات المجتمع المدني. ولا بد أيضا من توجيه الإطار الدولي للبحث العلمي نحو تقوية وتعزيز برامج اليقظة، التي تم إرساؤها منذ سنوات خلت، بشأن بروز أمراض الجهاز التنفسي الفيروسية، وبُغية تحقيق النجاعة الاستباقية والمواءمة العلاجية. ومن الضروري كذلك، في هذا المقام، أن يستوعب هذا البعد الدولي وضعية البلدان ذات الموارد المحدودة.

9. مسؤولية قطاع الصناعة الدوائية: يجب على الصناعة الدوائية الأوروبية، والفرنسية بالخصوص، أن تسهم في جهود البحث الأكاديمي، وذلك بأن تضع رهن إشارة الفرق البحثية ما يمكن أن تتوصل إليه من نواتج مرشحة لأن تتحول إلى عقاقير علاجية أو لقاحات. وتوصي اللجنة أيضا بأن تُدمج شركات الأدوية، ضمن ممارساتها البحثية، تلك الرؤية الجماعية التي تتطلع إليها، في سياق الوباء الذي نعيش فيه، جميع الأطراف المعنية، وأن تسمو بذلك فوق الاعتبارات الاقتصادية الخالصة.

10. أهمية التفكير الأخلاقي لضمان استفادة جميع المرضى من الرعاية الصحية: إن ظهور وباء كوفيد19- قد حصل اليوم في سياق الأزمة التي تتخبط فيها المؤسسات الاستشفائية العمومية، والتي نجمت عن خفض الميزانيات المرصودة ونقص الأسِرَّة وضعف عدد العاملين في مجال الرعاية الصحية، وهو الأمر الذي أفضى إلى ممارسات توصف أحيانا بالمتدهورة. ولذلك فإن توفير وسائل إضافية وقارة أصبح يمثل ضرورة مطلقة، ولاسيما من أجل مواجهة الأزمة الصحية المستجدة. وبخصوص حالات المرض الخطيرة، فيجب الوعي باحتمال حصول نقص شديد في الوسائل التقنية والبشرية في حال تفاقم الأزمة الوبائية. إن بعض الموارد، من قبيل أسِرَّة الإنعاش ومعداتها الثقيلة، تعاني أصلا من الشح، وهي توشك أن تصبح غير كافية بالمرة إذا ارتفعت أعداد الحالات المرضية الخطيرة. وعندما يصبح من المتعذر تقديم الخدمات الصحية للجميع، بسبب نُدرَتِها، فإن مطلب الإنصاف -الذي يقتضي مراعاة الحاجات الخاصة بكل فرد- يغدو متعارضا مع مطلب العدالة بمعناها الاجتماعي الذي يفرض وضع تراتبية بين الأشخاص بحسب الأولوية، وهو ما يتم أحيانا في ظروف سيئة وتبعا لمعايير تثير الجدل دائما: إن الحاجة إلى «فرز» المرضى تطرح إذن إشكالية أخلاقية خطيرة تتعلق بالعدالة التوزيعية، وهذا ما قد يظهر -في حالتنا هاته- من خلال التعامل بصورة مختلفة مع المرضى المصابين بفيروس كوفيد19- وأولئك الحاملين لأمراض أخرى. إن هذه الخيارات تحتاج إلى توضيح وشرح كافيين ويتعين فيها احترام مبادئ الكرامة الشخصية والإنصاف. وينبغي أيضا الحرص والسهر على ضمان استمرارية خدمات الرعاية الصحية للمرضى. إن اللجنة تُذكِّر بأن الغاية يجب أن تظل هي حماية مجموع الساكنة، حتى في ظرفية تزايد عدد المصابين بفيروس كورونا، الأمر الذي لا يتطلب فقط احترام إرشادات الحماية بالنسبة للعاملين في قطاع الصحة، بل يقتضي أيضا جملة من التدابير المتعلقة بتنظيم المصالح والأقسام الصحية. ونسجل بهذا الصدد أن رسائل الوقاية والاحتراز المتعلقة بالزيارات داخل مؤسسات إيواء الأشخاص المسنين تستهدف حماية من يعانون أكثر من الهشاشة، لكن هذه الرسائل لا تعفي من إيجاد حلول جديدة تسمح بتفادي قطع الصلة بين الأجيال لمدة طويلة. وأخيرا، فإنه من المهم جدا، في نظر اللجنة، العمل على تقوية التفكير الأخلاقي بخصوص دعم ومساندة الفُرَق الطبية.

التوصيات المقترحة

إن اللجنة مقتنعة وواثقة بأن واحدا من أهم الرهانات الأخلاقية، في سياق هذا التفشي الوبائي، يتمثل في إشراك ودمج كامل المجتمع في مسار المسؤولية والتضامن. وفضلا عن ضرورة تعزيز شفافية الإعلام والتواصل، فإن التوصيات الأربعة التالية من شأنها تيسير استيعاب وتقبل المواطنين للتدابير التي سيتم اتخاذها في إطار مواجهة الوباء:

1. إن تشكيل هيئة مختلطة من خبراء علميين ينتمون إلى تخصصات معرفية مختلفة بما في ذلك العلوم الإنسانية والاجتماعية، إلى جانب أعضاء من المجتمع المدني، وتكون لديهم القدرة على مراعاة أراء مختلف فئات الشعب الفرنسي، سيمثل خطوة رائدة في نظامنا الديمقراطي؛

2. إن أهمية التفكير الأخلاقي في رعاية المصابين بأمراض خطيرة، وفي الخيارات المتعلقة بإعادة تنظيم الأقسام والمصالح الطبية من أجل التصدي لإكراهات تدبير الموارد النادرة، تدفع اللجنة إلى اقتراح تش